

ورقة توجيهية حول مجالات الدعم موضوع الإعلان عن طلب عروض مشاريع الجمعيات برسم سنة 2015

1. دعم مراكز الاستقبال والاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف

تسعى الوزارة من خلال تخصيص جزء من الدعم الموجه للشراكة مع الجمعيات، لفائدة المراكز التي تقدم خدمات الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها في :

1. تعزيز وتجويد الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف.
2. التحسيس والتوعية بمخاطر العنف الممارس ضد النساء والفتيات.

وبالإضافة إلى دليل المساطر المعتمد لتدبير برنامج الشراكة مع الجمعيات، فإن الاتفاقيات التي ستربط الوزارة ووكالة التنمية الاجتماعية بالجمعيات المشرفة على هذا النوع من المراكز، ستخضع لدفتر للتحميلات تم التنصيص فيه على الشروط الواجب احترامها في الخدمات المقدمة للمستفيدات، وكذا مجموع الوثائق التي يتعين على الجمعيات الإدلاء بها ضمن ملف طلب الدعم.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على الجمعيات إيلاء العناية الكاملة لإعداد ملفاتها، هذه الملفات التي ستكون مطالبة كلما دعت الضرورة لذلك بتحيينها، وذلك نظرا لأن الدعم الذي ستستفيد منه سيكون برسم السنوات الثلاثة القادمة.

2. دعم مراكز الاستماع والتوجيه والمواكبة لفائدة الأطفال ضحايا العنف

تعتبر حماية الطفولة من مختلف أشكال العنف مسؤولية مشتركة بين جميع الفاعلين العموميين والخواص والجمعيات والأسر، وكذا الأطفال أنفسهم. كما يعتبر مدخل النهوض بالمعايير والقيم الاجتماعية الحامية للأطفال، إضافة إلى مداخل أخرى مرتبطة بتعزيز الحماية القانونية، ووضع آليات محلية، والنهوض بالممارسات والخدمات، من بين أهم المرتكزات التي تساعد على بناء محيط حمائي للأطفال.

وفي هذا السياق، خصصت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية جزء من الدعم المخصص للشراكة مع الجمعيات من أجل دعم مراكز الاستماع والتوجيه والمواكبة لفائدة الأطفال ضحايا العنف بمختلف أشكاله سواء تعلق الأمر بالعنف داخل الأسرة أو في مؤسسات استقبال الأطفال أو في الوسط المدرسي أو في الشارع أو عبر الأنترنت أو في وضعية شغل ...

وبالإضافة إلى دليل المساطر المعتمد لتدبير برنامج الشراكة مع الجمعيات، فإن الاتفاقيات التي ستربط الوزارة والوكالة بالجمعيات المشرفة على هذا النوع من المراكز، ستخضع لدفتر التحملات تم التنصيب فيه على الشروط الواجب احترامها في الخدمات المقدمة للمستفيدين، وكذا مجموع الوثائق التي يتعين على الجمعيات الإدلاء بها ضمن ملف طلب الدعم.

3. دعم مراكز الوساطة الأسرية

بناء على مقتضيات دستور 2011 الذي أولى عناية بالغة لقضايا الأسرة، وتماشيا مع مضامين البرنامج الحكومي 2012 – 2016 المتعلقة بتقوية وحماية الأسرة من خلال العمل على وضع سياسة أسرية مندمجة تحرص على تماسك الأسرة وتعزيز أدوارها الوقائية، والنهوض بخدمات الوساطة الأسرية ودعمها عن طريق تشجيع مبادرات جمعيات القرب العاملة في مجال الأسرة، ستخصص وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، جزءا من الدعم الموجه للشراكة مع الجمعيات برسم سنة 2015، لدعم المراكز المتخصصة في مجال الوساطة الأسرية، والتي تتمثل أهم أهدافها في :

- حل النزاعات العائلية والحفاظ على العلاقات الإنسانية (الأبوية والأخوية...) بين أفراد الأسرة.
- التربية على ثقافة الحوار والاستماع والاحترام المتبادل في البناء الأسري، والتخفيف من حدة التوترات المؤثرة على استقرار الأسرة واستمراريتها.
- تكريس قيم التضامن والتسامح والمواطنة.
- تقديم خدمات إرشادية كالدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للأسر المحتاجة.
- المساعدة على تأهيل الأسرة للقيام بوظائفها التربوية والاجتماعية.
- الحفاظ على حقوق الأطفال والمسؤولية للأبوين.

وبالإضافة إلى المعلومات والوثائق المنصوص عليها في دليل المساطر المعتمد لتدبير الشراكة مع الجمعيات، يشترط في الجمعيات الراغبة في الاستفادة من الدعم المخصص للمراكز العاملة في مجال الوساطة الأسرية، التقيد بالمقتضيات والشروط الواردة في دفتر التحملات الخاص بهذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على الجمعيات إيلاء العناية الكاملة لإعداد ملفاتها، هذه الملفات التي ستكون مطالبة كلما دعت الضرورة لذلك بتحيينها، وذلك نظرا لأن الدعم الذي ستستفيد منه سيكون برسم السنوات الثلاثة القادمة.

4. الخدمة والمساعدة الاجتماعية لفائدة المسنين

تعرف بلادنا تحولات سوسيو ديمغرافية واقتصادية عميقة تؤثر في أدوار الأسرة و تحد من قدرتها على رفع تحدياتها للتكفل بأفرادها، خاصة منهم الأشخاص المسنين في وضعية صعبة؛ مما يستدعي بذل المزيد من الجهد من أجل تقديم الدعم اللازم للأسر لمساندتها على تخطي الإكراهات المادية والمعرفية المرتبطة برعاية المسنين .

انطلاقاً من هذا الوعي، وفي إطار التكامل مع الأوراش التي أطلقتها الوزارة للنهوض بأوضاع المسنين سواء تلك التي تروم إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، أو تكوين و تأطير العاملين في المجال، أو تعزيز التضامن بين الأجيال، فتحت الوزارة مجال دعم مبادرات المجتمع المدني لتوفير الخدمة والمساعدة الاجتماعية للمسنين، وذلك بهدف :

- المساهمة في تخفيف العبء على الأسر وبقاء المسن ضمن محيطه الأسري؛
- توسيع استفادة الأشخاص المسنين من الخدمات الصحية الأولية والاجتماعية والترفيهية.
- نشر التوعية الصحية والنفسية لفائدة المسنين وتعزيز التضامن بين الأجيال والتشجيع على خلق مبادرات التوعية والمساعدة الاجتماعية لصالح الأسر المتكفلة بأشخاص مسنين.

5. الإدماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي للنساء خاصة في المجال القروي

تلعب البرامج والمشاريع الخاصة بالتمكين الاقتصادي دوراً مهماً في التخفيف من العجز السوسيو- اقتصادي للأشخاص الذين يعانون من الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي وبخاصة النساء اللواتي تعانين أوضاع الهشاشة والفقير.

وعليه، تم اتخاذ القرار تخصيص جزء من الميزانية المخصصة للشراكة مع الجمعيات لدعم المبادرات التي تتميز بالإبداع والابتكار في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والتي تهتم على الخصوص المحاور التالية:

- الأنشطة الخاصة بالخدمات؛
- الأنشطة المرتبطة بالصناعة التقليدية ذات القيمة المضافة العالية؛
- الأنشطة المرتبطة بالمنتجات البيئية والغابوية ذات القيمة المضافة العالية؛
- الأنشطة الخاصة بالمنتجات الجبلية والصحراوية ذات القيمة المضافة العالية؛
- الأنشطة التجارية ذات القيمة المضافة؛
- الأنشطة الخاصة بتمكين المهارات النسائية في مختلف المجالات؛
- الأنشطة المرتبطة بالتقنيات الجديدة للإعلام والتواصل .

و ينبغي أن تستهدف هذه المشاريع النساء في وضعية صعبة خاصة الأرمال والمطلقات والنساء في وضعية إعاقة والشابات الباحثات عن عمل.

وبالإضافة إلى المعلومات والوثائق المنصوص عليها في دليل المساطر المعتمد لتدبير الشراكة مع الجمعيات، يشترط في الجمعيات الراغبة في الاستفادة من الدعم في مجال التمكين الاقتصادي للنساء التقيد بالمقتضيات والشروط الواردة في دفتر التحملات الخاص بهذا المجال.

6. تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص في وضعية صعبة

وعيا منها بضرورة النهوض بأوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص في وضعية صعبة وجعلها بنيات للاستقبال تحترم المنظومة المعيارية التي حددها القانون 14.05 المنظم لشروط فتح وتديير هذا النوع من المؤسسات، ستخصص وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية برسم السنة الجارية، جزءا من ميزانية الشراكة مع الجمعيات برسم سنة 2015 لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال أو النساء في وضعية صعبة.

وسيخصص دعم الوزارة ل:

1. ترميم بنيات مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستهدفة أو توسيعها أو إضافة مرافق اجتماعية أو تربية جديدة بها.
2. تهيئة المرافق التابعة للمؤسسة وتجهيزها بالمعدات الضرورية لذلك.
3. توفير الشروط المتصلة بالصحة والسلامة لتحسين نوعية الخدمات بالمؤسسة.

ملحوظة : ستعطى أهمية خاصة للمشاريع التي يساهم في دعمها شركاء آخرون.

7. دعم مشاريع التنمية الاجتماعية في الأحياء الفقيرة والمهمشة

إن فتح باب المشاركة والاستفادة من الاعلان عن طلب تقديم المشاريع برسم سنة 2015 في وجه الجمعيات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية الحضرية، خصوصا تلك التي تنشط في الأحياء التي تعاني الاقصاء الاجتماعي، يرمي إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- هدف إدماجي : العمل على إدماج المواطنين داخل المجتمع الحضري الذي ينتمون اليه،
- هدف تنشيطي : العمل على تنشيط المجالات بشكل كمي وكيفي، وبطريقة ابتكارية لا تعتمد على الوسائل التقليدية.

وبالإضافة إلى المعلومات والوثائق المنصوص عليها في دليل المساطر المعتمد لتديير الشراكة مع الجمعيات، يشترط في الجمعيات الراغبة في الاستفادة من الدعم في مجال التنمية الاجتماعية الحضرية التقيد بالمقتضيات والشروط الواردة في دفتر التحملات الخاص بهذا المجال.